قتل عراقي بطريقة مروعة في الرمادي يثير غضب الأهالي

مقتل جنديين أميركيين وجرح أربعة آخرين في بغداد

■ بغداد، الرمادي، نيويورك - رويترز، أ ف ب - أعلن متحدث أميركي مقتل جنديين أميركيين في هجومين منفصلين أدى أحدهما الى مقتل عراقي أيضاً ليل الاحد في بغداد. وقال الكابورال تود برودن ان جندياً اميركياً قتل في اشتباك مع اثنين من العراقيين المسلحين في بغداد، موضحاً أن احد العراقيين قتل بينما اصيب الآخر بجروح. واضاف ان الجندي الثاني قتل في هجوم منفصل استخدمت فيه شحنة ناسفة في العاصمة العراقية ايضا.

وأوضح برودن ان «جنديا من الفرقة المدرعة الاولى قتل ليل الاحد بينما كان يطارد عراقيين مسلحين حاولا نصب كمين لدورية اميركية في حي الاعظمية في شمال بغداد». وبعد ساعات قتل جندي اميركي ثان بقنبلة يدوية الصنع استهدفت سيارته في حي الكاظمية شمال بغداد ايضا. ويأتي مقتل الجنديين بعد ساعات من وفاة جندي اميركي أصيب برصاصة في الرأس في مقهى في جامعة بغداد. وبمقتل هؤلاء الجنود يرتفع الى ٢٩ عدد العسكريين الاميركيين الذين قتلوا في العراق في عمليات قتالية.

وقال برودن ان أربعة جنود اميركيين جرحوا في إطلاق للنار وقع بعد هجوم بقذيفة مضادة للدبابات في مدينة الرمادي على بعد مئة كيلومتر غرب بغداد مساء الأحد عندما فتح مهاجمون النار على دورية اميركية. واضاف ان «مهاجماً عراقياً قتل وجرح آخر» من دون ان يحدد مدى خطورة جروح الاميركيين.

وقال شهود أمس ان القوات الاميركية قتلت بالرصاص مدنيين عراقيين خلال اشتباكات مع مقاتلين عراقيين في بلدة الرمادي غرب بغداد. واضافوا ان القوات الاميركية فتحت النار على سيارة تقل مدنيين اثنين بعدما نصب مقاتلون كميناً للسيارة الاميركية.

وقال الكابتن مايكل كالفرت، المتحدث باسم القوات الاميركية في منطقة الرمادي، ان ستة عراقيين هاجموا موقعاً اميركياً بالبلدة. ولم يتضح ما اذا كان المهاجمون استخدموا قذائف صاروخية ام قنبلة. واضاف: «في الوقت نفسه تقريباً كانت احدى عرباتنا تحاول إقامة حاجز طريق، واقتربت شاحنة تويوتا، فأصيب احد الرجلين في الشاحنة وقتل. واحتجز الآخر لاستجوابه».

ولم يذكر الاميركيون من قتل الرجل، لكن العاملين في المستشفى العام في الرمادي قالوا ان جنودا اميركيين وصلوا الى المستشفى الليلة الماضية بثلاث عربات وتركوا جثة لرجل بلا رأس قائلين انهم اطلقوا الرصاص عليه لأنه لم يتوقف عند نقطة تفتيش.

وقال سكان بالبلدة ان القوات الاميركية قتلت اثنين الليلة الماضية، لكن كالفرت قال انه تلقى تقارير بمقتل واحد فقط. واضاف ان هجوما بقذائف المورتر وقع ايضا اثناء الليل. وأوضح «انه الهجوم الخامس بقذائف المورتر في سبعة ايام». وقال ان مكتب رئيس البلدية الذي يدعمه الاميركيون تعرض لهجوم ايضا بنيران اسلحة صغيرة ثم بقنابل يدوية بعد دقائق.

وقال طه حسين مدير المستشفى «احضر الاميركيون الجثة الى هنا وابلغونا بأن صاحبها لم يتوقف عند نقطة تفتيش». وأضاف «سنرى ما يحدث للاميركيين الآن. سنرى ما سنفعله بهم».

واثار القتل الشنيع للرجل الذي فصل رأسه عن جسده الغضب على الاميركيين في بلدة الرمادي المضطربة أمس بعد ليلة من الهجمات المسلحة. وتجمع العديد من العراقيين حول سيارة القتيل المليئة بآثار طلقات الرصاص بينما كانت قطعة من الجمجمة ملقاة بين الشظايا المتناثرة للزجاج الامامي داخل السيارة.

وتوجه حشد آخر الى المستشفى العام في البلدة، حيث رأوا برك الدماء. وقال عبدالمحسن: «الاميركيون ارهابيون. انهم لا يحترموننا. انهم يدخلون بيوتنا ويفتشون نساءنا. انهم يضعون الاغلال في أيدينا عند نقاط التفتيش ويدوسون على اعناقنا». واضاف مشيراً الى الجثة المقطوعة الرأس خارج المشرحة: «انظر لذلك الآن. انهم يطلقون الرصاص على السيارات ويقتلون اناسا ابرياء». ولم تتضح ملابسات مقتل الرجل الذي قال مسؤول بالمستشفى انه يدعى ابراهيم حمود.

الى ذلك اعلنت شبكة تلفزيون «ان بي سي نيوز» ان فني صوت استرالياً توفي في مستشفى بألمانيا ليل الأحد بعد اسبوع من اصابته بجروح في العراق.

جندي اميركي يلاحق سائقاً عراقياً بحجة عدم توقفه عند حاجز عسكري في الكاظمية شمال بغداد. (أ ب)

فرانكس: الوقت لم يحن لارسال قوات اضافية الى العراق

□ واشنطن - أ ف ب، رويترز - قال الجنرال تومي فرانكس الذي غادر أمس منصبه كرئيس للقيادة الاميركية الوسطى ان الوقت لم يحن بعد لارسال قوات اضافية الى العراق على رغم تزايد الهجمات المناهضة للاميركيين.

وقال فرانكس في مقابلة مع محطة «اي بي سي» التلفزيونية الاميركية إن «الوقت غير مناسب لإرسال قوات اضافية. ما نريد القيام به هو تحقيق الامن عبر العمل مع العراقيين داخل العراق». وإعتبر ان الحرب في العراق لم تنته بعد، مؤكدا ان القوات الاميركية في هذا البلد وقوامها ١٤٥ الف جندي، «لا تزال في مرحلة هجومية. اننا في عملية هجومية كليا في العراق. هذا ما يقوم به جنودنا».

وتابع: «كلما كانت لدينا عمليات تهدف الى احلال السلام والحفاظ عليه، يتعرض جنودنا للعنف. كنا نتوقع ذلك». وقتل أكثر من ٢٩ عسكريا اميركيا في العراق في هجمات او عمليات حفظ الامن منذ اعلان الرئيس الاميركي جورج بوش انتهاء العمليات العسكرية الاساسية في الاول من ايار(مايو) الماضي. وردا على سؤال عن مصير الرئيس العراقي السابق صدام حسين قال فرانكس: «في المستقبل القريب سنشهد إما القاء القبض على مسؤولين كبار في النظام (السابق) أو مقتلهم او تأكيد اختفائهم». وكرر فرانكس عبارة وجهها بوش الى العراقيين الذين يهاجمون القوات الاميركية وتحداهم فيها ان يواصلوا الهجمات قائلا: «هلموا الينا». وقال ان بضع مئات فقط من الجنود الاميركيين والاجانب قتلوا في افغانستان والعراق خلال ٢٢ شهراً. ودعا الى النظر الى هذا العدد من القتلى في ضوء مقتل ثلاثة آلاف اميركي في هجمات ١١ ايلول (سبتمبر).

وقال فرانكس انه يعتقد انه سيتم العثور على أدلة على وجود اسلحة دمار شامل في العراق وهو السبب الرئيسي الذي ساقه بوش لغزو البلاد. وتابع: «سنجد أدلة على وجود هذه الاسلحة بالتأكيد».

لندن تعلن احراز تقدم في التحقيق في مقتل الجنود الستة

■ الكويت - حمد الجاسر - صرح قائد عسكري بريطاني بارز في مدينة الكويت أمس، ان القوات البريطانية «تحرز تقدماً» في التحقيق في مقتل الجنود البريطانيين الستة الذين قتلوا في العراق الشهر الماضي.

وقال الميجر جنرال بيتر وول في مؤتمر صحافي: «نحن نحرز تقدماً»، الا انه لم يدل بمزيد من التفاصيل. وأوضح وول ان الهدف وراء عمليات القتل «يمكن ان يكون خليطاً من اشياء عدة» واكد ان القوات البريطانية تعمل من اجل القبض على منفذي الهجوم، وتوقع «القيام بعمل ضد عدد من الفصائل المحتملة». وكان الجنود البريطانيون، وهم من رجال الشرطة العسكرية الملكية، قتلوا في ٢٤ حزيران (يونيو) الماضي في مركز للشرطة في المجر الكبير جنوب العراق في حادث قتل خلاله العديد من العراقيين. ولفت وول الى وجود «نشاطات بعثية صغيرة» في جنوب البلاد التي مزقتها الحرب. واضاف :«هناك بالتأكيد عناصر قبلية وربما تكون هناك ايضا تأثيرات ارهابية وسياسية»، مضيفاً ان «غالبية الشعب في جنوب العراق لا تؤيد هذه الفصائل»، مشيراً الى ان الناس مهتمون اكثر بمسألة التوظيف والخدمات الرئيسية ومستقبل آمن ومزدهر بعد سقوط نظام صدام حسين.

وأشار الى انجازات للقوات البريطانية في الجنوب من بينها «اعادة ٥ آلاف شرطي عراقي الى العمل والبدء بتشغيل الصناعة النفطية».

"الحياة" تنشر تفاصيل الهيكل التنظيمي لسلطة التكنوقراط

بريمر قد يلغي "مجلس الحكم" العراقي والمستشارون الأميركيون سيكونون المسؤولين

□ بغداد - ابراهيم خياط

■ ارتفعت حرارة المشاورات الجارية أمس في بغداد تمهيداً لوضع لائحة نهائية بأسماء أعضاء مجلس الحكم الذي ينتظر الاعلان عنه في الأيام المقبلة، والذي ترجح مصادر مطلعة في العاصمة العراقية احتمال صرف النظر عنه في حال تفاقمت الخلافات المحيطة بتشكيله، ليجري اعلان هيئة تكنوقراط حكومية بدلاً منه وتشكيل مجلس لكتابة الدستور يتم تعيينه مباشرة.

وكان الحاكم المدني للعراق بول بريمر لفت الأنظار في مؤتمره الصحافي الاسبوعي الذي عقده السبت الماضي، حينما تحدث عن تشكيل «مجلس حكم عراقي لديه سلطة حقيقية» من مسؤولياته «الدعوة الى مؤتمر دستوري»، مع تأكيده أن الدستور «سيكتبه عراقيون وللعراقيين وحدهم وسيراعي نسيج العراق التاريخي والاجتماعي».

وبدا للحظة وكأن بريمر استجاب طلبات أحزاب المعارضة العراقية التي كانت تحتج على تمسك الحاكم المدني بصيغة «المجلس الاستشاري»، والتي كان على أعضاء المجلس أن يكتفوا بدور استشاري. كما أن حديث بريمر عن «سلطة حقيقية» لمجلس الحكم أعطى الانطباع بأن تحولاً جذرياً حدث في موقفه السابق.

إلا أن المصادر المطلعة أبلغت «الحياة» ان بريمر لم يغير شيئاً من مواقفه السابقة، وأن التغير الذي حدث في خطابه الجديد هو «تغير لفظي وشكلي وليس تغيراً في المضمون» وأنه لا يزال على موقفه المناهض لأحزاب المعارضة واعطائها دوراً في الحياة السياسية العراقية.

وذكرت المصادر ان بريمر في موقفه هذا انما يعكس قناعات باتت راسخة لدى المسؤولين في واشنطن ولندن بأن أحزاب المعارضة العراقية التي شكلت الغطاء السياسي العراقي لعملية احتلال العراق «لا ثقل حقيقياً لها» وهي «تفتقر الى العمق الشعبي اللازم»، علاوة على أن أولويات السياسة الأميركية ومن خلفها البريطانية في العراق تلغي الحاجة الى التعامل مع هذه الأحزاب، أو حتى مشاركتها في قيادة العراق خلال السنتين المقبلتين.

وفي اطار هذا الرفض الذي لم يخفه بريمر في لقاءاته الأخيرة مع زعماء هذه الأحزاب، بدا وكأن المخرج المناسب يتمثل في «ترضية سياسية» يتم فيها تغيير اسم المجلس الاستشاري الى «مجلس حكم»، وعلى أساس أن يكون الأمر مدخلاً لاعطاء قادة هذه الأحزاب ومسؤوليها الفرصة لحمل لقب وزير، وان كانت صلاحيات كل منهم ستبقى مفرغة من أي معنى حقيقي، لأن «الوزير» سيكون تابعاً للمستشار الأميركي الذي سيكون رئيسه الحقيقي، وان من وراء الستار.

وعلمت «الحياة» ان الاتصالات لتشكيل «مجلس الحكم» قطعت شوطاً طويلاً، وان المداولات الهادفة الى ترتيب لائحة المرشحين بدأت تنضج بعض الشيء، في ظل الجهود التي بذلت لتذليل اعتراضات قادة الأحزاب والتنظيمات السياسية.

وقالت المصادر لـ«الحياة» ان المسؤول عن هذه اللائحة هو السفير رايان كروكر الذي يقاسم بريمر نفوره من أحزاب المعارضة، وانه يميل في حال تعثر الوصول الى صيغة نهائية، في مدى اسبوع الى «صرف النظر نهائياً عن فكرة مجلس الحكم» يدعمه في ذلك بريمر ومساعدوه الآخرون.

وأشارت الى أن البديل سيكون تشكيل مجلس حكم من التكنوقراط العراقيين، في حين سيعهد بكتابة الدستور العراقي الى شخصيات عراقية منتخبة يدعمها خبراء دوليون. وأوضحت انه سيجري انتقاء خمس شخصيات من كل محافظة من المحافظات العراقية الثماني عشرة، على أن تتم الاستعانة بخبراء قانون دوليين، لمساعدتهم في تدوين نصوص الدستور.

وحصلت «الحياة» على هيكل التنظيم الاداري لما يسمى «سلطة التحالف الموقتة» والذي يقسم الادارات الى سبع رئيسية، على أن يتولى شغل المناصب الأولى فيها عراقيون تابعون لمجلس البناء والإعمار، وهو مجلس يضم قرابة ١٥٠ خبيراً عراقياً تبلغ رواتب كل منهم ١٧ ألف دولار شهرياً تضاف اليها بعض الامتيازات المالية، وهؤلاء تم توظيفهم من جانب وزارة الدفاع الأميركية في واشنطن في الشهور الماضية.

وبموجب الهيكل التنظيمي يحتفظ بريمر بأعلى سلطة في العراق يعاونه أربعة مستشارين أو معاونين رئيسيين. أما تركيبة اللجان - الوزارات فتقسم الى سبعة هياكل كبيرة يترأسها تكنوقراط كل منهم برتبة مدير يكون عراقي الجنسية يخضع لسلطة مستشار أميركي.

ويختص «مدير سياسة النفط» بشؤون النفط وحدها، أما «مدير سياسة الشؤون المدنية» فيختص بقضايا التربية والشؤون الخارجية والحكم والصحة والعدل والعمل والشؤون الاجتماعية والشؤون الدينية والشباب، و«مدير السياسة الاقتصادية» بالزراعة والمصرف المركزي والكهرباء والمال والإسكان وإعادة البناء والصناعة والمعادن والري والتخطيط والأشغال العامة والتجارة والنقل والاتصالات.

ويخضع عمل المدير الأخير في أنشطته، التي تشكل عصب الحياة الاقتصادية في العراق، لاشراف هيئة تدعى «هيئة المراجعة المالية» وهي مؤلفة من خبراء أميركيين يتعين على المستشار المالي المشرف على المدير العودة اليهم في كل قرارات الانفاق والصرف وفي رسم السياسات الاقتصادية.

أما «مدير المساعدات» فيتولى أعمال إعادة التعمير والتنمية، في حين أن «مدير العمليات» سيساعده «قائد عسكري مساعد» ومستشارون اقليميون يتبع اليهم كبار المستشارين على المستوى الحكومي.

أما منصب «مدير شؤون الأمن» فيتبعه مجلس أمن قومي، وهيئة التحويل الصناعي، كما يتبعه «مدير الداخلية» وهو مسؤول عن سلطة الجمارك والهجرة والشرطة. وكما أوليت عناية خاصة للنفط، كذلك أوليت عناية مماثلة في الهيكل التخطيطي للإعلام، اذ يلحظ الهيكل منصب «مدير الصحافة والشؤون العامة» وتتبع اليه أنشطة الإعلام.

وقالت المصادر ان أسماء المناصب السبعة الرئيسية يمكن أن تغير الى تسمية وزير، على أن يعطى لقب المدير العام الى أسماء بقية المناصب التابعة في كل لجنة - وزارة، وذلك في حال تقرر المضي قدماً في مشروع اقامة «مجلس حكم»، ولم يصرف النظر عنه، كما هو مرجح.

عقد أول اجتماع له بحضور بريمر

مجلس بغداد يبدأ العمل لكن دوره استشاري فقط

■ بغداد - أ ف ب، رويترز - عقد مجلس بلدية بغداد اول اجتماع له أمس بحضور الحاكم المدني الاميركي للعراق بول بريمر الذي اعتبر ان هذه الخطوة هي «ابرز تقدم يتم احرازه» منذ سقوط نظام صدام حسين في التاسع من نيسان (ابريل) و«خطوة كبيرة نحو الديموقراطية» في العراق على رغم ان دوره استشاري فقط.

وقال بريمر امام المجلس: «اليوم هو يوم مهم جداً لبغداد. قد يكون اهم يوم منذ التاسع من نيسان. انه يعني عودة نظام ديموقراطي الى بغداد، كان غائبا منذ ٣٠ عاماً».

واشاد بريمر بشجاعة اعضاء المجلس الذين قبلوا تعيينهم في وقت كان فيه العراقيون الذين يتعاونون مع التحالف الاميركي- البريطاني عرضة لهجمات دامية. وقال: «في الوقت الذي يحاول فيه اشرار في بغداد تهديد امن مواطنين آمنين في هذه المدينة الرائعة، قمتم انتم بإبداء شجاعة وحس بالشرف ومثابرة وثقة». واضاف «انتم الاعضاء الـ ٣٧ للمجلس تتحملون اكبر المسؤوليات. ونحن في التحالف نوليكم اكبر ثقة»، مؤكدا «انتم تشاطروننا الرغبة في تصحيح اخطاء النظام السابق».

ويقتصر دور المجلس على تقديم الاقتراحات للهيئات التي يسيطر عليها الاميركيون، لكن بريمر تعهد بأن تؤخذ اقتراحات المجلس بجدية، وقال: «أعدكم بأن التحالف سيستمع بعناية لنصائحكم».

وقال خالد ميرزا (٦٦ عاماً) وهو طبيب اسنان اختير رئيساً موقتا لمجلس مدينة بغداد لانه اكبر الاعضاء سناً، انه لا يخشى من احتمال التعرض لهجوم. وأضاف «انا مقتنع بان ما اقوم به هو الصواب... لست اداة في يد الاميركيين».

وتم اختيار الاعضاء الـ٣٧ للمجلس من بين مجموعة من مجالس الدوائر اختيرت هي ايضا من مجالس الاحياء.

يضم أكثرية شيعية ويشكل حكومة انتقالية ومجلساً دستورياً من ٢٠٠ شخصية

طالباني لـ"الحياة": اتفاق على توسيع المجلس السياسي ليضم ١٣ حزباً

□ دمشق- ابراهيم حميدي

■ أعلن زعيم الاتحاد الوطني الكرستاني جلال طالباني وجود «نية واتفاق» لتوسيع «المجلس السياسي» المقرر اعلانه في منتصف الشهر الجاري ليضم ٣٠ شخصا يمثلون ١٣ حزبا وعشائر وشخصيات عراقية، لافتا الى ان المجلس سيتولى مهمة «تعيين وزراء»، ثم تشكيل «حكومة انتقالية» قبل نهاية العام الجاري وتشكيل «مجلس دستوري» يضم ٢٠٠ شخصية لوضع دستور عراقي جديد.

وكان طالباني يتحدث الى «الحياة» في دمشق حيث اجرى محادثات مع مسؤولين سوريين قبل توجهه فجر امس الى موسكو. ولفت الى ان «المجلس السياسي» سيضم الى «الاتحاد الوطني» القوى الآتية المجلس الاعلى للثورة الاسلامية بزعامة محمد باقر الحكيم والحزب الديموقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني وحزب الدعوة الاسلامية والحزب الوطني الديمقراطي العراقي وحركة الوفاق الوطني بزعامة اياد علاوي وممثل المؤتمر الوطني العراقي احمد الجلبي والحزب الشيوعي والحزب الاسلامي والحركة الاشتراكية العربية والحركة الديموقراطية الآشورية وحركة الوسط الديموقراطي بزعامة الدكتور عدنان الباجه جي والحزب الاشتراكي الناصري.

واعتبر طالباني ان المجلس: «سيضمن التمثيل اكثرية للشيعة، لكن ليس كل الشيعة اسلاميين اذ بينهم شيعة علمانيون». وقال ان «الحكومة الانتقالية ستدعو الى الانتخابات. لكن بجانب المجلس السياسي سيكون هناك مجلس دستوري يتألف من المجلس السياسي وعدد كبير من الشخصيات العلمية والقانونية والسياسية وممثلي جميع الطوائف واطياف المجتمع العراقي بحدود ٢٠٠ شخص. ينتخب هذا المجلس هيئة خاصة لوضع الدستور العراقي وبعدما يتم اقرار مشروع الدستور من قبل هذا المجلس يطرح المشروع على الرأي العام العراقي للاستفتاء».

وسئل عن احتمال اعادة تشغيل انبوب النفط العراقي الممتد الى حيفا، فأجاب: «ان هذا الانبوب لا يعمل منذ ٥٥ عاماً ولم يعد صالحاً حتى لنقل المياه ناهيك عن نقل النفط. ولا اعتقد بأن هنالك نية لدى الحكومة القادمة لتشغيل هذا الانبوب لأن هذا الانبوب غير صالح. حتى لو كانت هناك ارادة يجب اعادة بناء انبوب جديد» لافتاً الى وجود ثلاثة انابيب تمر عبر السعودية وسورية وتركيا حيث يأتي الانبوب الاخير «اولا ثم يأتي موضوع الانبوبين الآخرين اللذين يجب ان يجري التفاهم مع السعودية وسورية عليهما لأن تشغيل أي منهما يجب ان يتم بالاتفاق مع الحكومة العراقية».

وعن تصوره لمستقبل العلاقة بين دمشق وبغداد، قال طالباني: «اذا كانت الحكومة الانتقالية مؤلفة من قادة المعارضة السابقة وكان للكرد دور مهم كما هو متوقع، فإن العلاقة ستكون جيدة جداً لأننا نحرص على اقامة احسن العلاقات مع سورية».

وسئل عن احتمال اقامة العراق علاقات مع اسرائيل، فأجاب: «سيكون العراق المستقبلي فعالاً في الجامعة العربية ويلعب دوراً في التضامن العربي واقامة علاقات ودية مع الدول الجوار ومع مصر وسيكون في تقديري ملتزماً قرارات القمة العربية. أي ان العراق لن ينفرد بموقف خاص من اسرائيل ولن يخرج عن الاجماع العربي».

وعن «الاخطاء» التي ارتكبها الاميركيون قال «انها تشمل عدم التعاون مع المعارضة العراقية للسيطرة على المدن والمناطق. الشيء الثاني لم يفهموا ضرورة الاعتماد على العراقيين في حفظ الأمن وتأخروا في خلق الشرطة العراقية. ثالثا، التأخر في دفع الرواتب وخاصة رواتب الضباط مع المدنيين الآخرين».

ورداً على الاعتقاد بأن تسريح الجيش كان خطأ وساهم في خلق مقاومة عسكرية منظمة، قال: «لا هذا ليس جيشاً للعراق هذا جيش صدام حسين. ان حل هذا الجيش اعتبره اهم المنجزات التي تمت بعد تحرير العراق، لكن مع الأخذ في الاعتبار ان هناك عدداً كبيراً من الضباط الوطنيين العراقيين المعادين للنظام السابق يجب الاعتماد عليهم في بناء العراق الجديد».

ولم يوافق طالباني على القول ان الاميركيين نجحوا في الحرب ولن ينجحوا في اقامة السلام مما يمهد الطريق لتقوية التيار الاسلامي المتشدد. وقال: «هم نجحوا لكن بنفس السرعة التي حسم بها الامر عسكريا. لذلك بدأوا الآن يدركون هذه الحقيقة وتصورهم واضح هم مع عراق ديموقراطي برلماني معتدل. لم يسمحوا باقامة نظام اسلامي متطرف. همهم الآن تهيئة الأجواء والمناخ في العراق لاقامة البديل البرلماني الفيديرالي التعددي بعيداً عن التطرف الاسلامي... وليس امام العراق الا الخيار الديموقراطي. لا يمكن حفظ وحدته الوطنية الا بالديموقراطية. الاميركيون ليس امامهم الا الخيار الديموقراطي. لا يمكن ان يأتوا بشكل ديكتاتوري بشخص يحكم البلد ولا يمكن ان يقمعوا الشعب العراقي الذي يطالب بالديموقراطية. لا يمكن ان يحكموا العراق مباشرة او عن طريق اناس ينصبونهم لأن حكم العراق يجب ان يتم على ايدي ممثلي الشعب العراقي الاحزاب والهيئات التي تملك الجذور الشعبية في العراق».

موسكو تدعو الى تشكيل قيادة عراقية تعمل باستقلالية

■ موسكو - «الحياة» - دعا وزير الخارجية الروسي ايغور ايفانوف الى تشكيل قيادة عراقية في اسرع وقت، واكد ضرورة تمكينها من العمل بشكل مستقل من أجل التوصل الى تسوية للأوضاع في العراق.

وجاء حديث ايفانوف خلال استقباله امس في موسكو رئيس «الاتحاد الوطني الكردستاني» جلال طالباني، وقال ان الشروع في عمل جدي للتوصل الى تسوية للأوضاع في العراق ليس ممكناً من دون التعجيل في قيام قيادة عراقية تعمل في شكل مستقل. ووصف طالباني بأنه «صديق روسيا القديم»، واكد ان موسكو أيدت دائماً التوصل الى حل عادل للمشكلة الكردية.

"مجلس السبعة" يبحث في تشكيل مجلس حكومة انتقالية ولجنة دستورية

الحكيم يؤكد ان الوسائل السلمية لم تستنفد بعد مع قوات الاحتلال

■ بغداد، صلاح الدين - أ ف ب - اكد رئيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق آية الله محمد باقر الحكيم ان الوسائل السلمية لم تستنفد مع قوات الاحتلال الاميركية والبريطانية، ودعا الى اشراك الامم المتحدة في رسم المستقبل السياسي للعراق. ويبحث «مجلس السبعة» في تشكيل مجلس حكومة انتقالية ولجنة دستورية.

ونقلت صحيفة «العدالة» الناطقة باسم المجلس الاعلى عن الحكيم قوله ان «منهج القوة لا يعتمد الا بعد استنفاد كافة الاساليب السلمية والكلمة الطيبة والحوار والمنطق وهو ما لم يستنفد بعد (...) وعلينا بذل الجهود المشروعة ذات الطابع السلمي لانهاء الاحتلال».

واضاف ان «هناك محاولة لجر العراق الى حرب ضروس مدمرة، لذلك علينا ممارسة كل وسائل الاحتجاج والتعبير عن الاستنكار لكل اساليب العنف والسرقة وتجاهل القيم والمثل الاسلامية لآداب الناس التي تمارسها قوات الاحتلال».

وعن العمليات التي تستهدف القوات الاميركية في العراق لاحظ الحكيم «وجود مبررات لها، وهي تزايد الغضب والامتعاض في اوساط الشعب العراقي». وبعد ان اشار الى ما تؤكده قوات التحالف من ان هذه العمليات ينفذها «ازلام النظام السابق»، رأى الحكيم ان هؤلاء «يستهدفون المؤسسات المدنية لارباك الحياة العامة للناس وتدمير العراق بما يوحي للناس ان ظرف حكومة صدام كان افضل من الظرف الجديد».

لكنه وجد اسباباً اخرى لهذه العمليات من بينها «تحول عمليات التحالف من عمليات لتحرير الشعب العراقي الى عمليات احتلال»، موضحاً ان ذلك يثير «ردود فعل عفوية لجماعات من ابناء الشعب تتعرض الى استخدام العنف واللامبالاة بالتقاليد والسلوك الاجتماعي للناس من جانب قوات الاحتلال».

واكد الحكيم ضرورة اشراك الامم المتحدة في رسم مستقبل العراق. وقال: «هناك ضرورة لاشراك الامم المتحدة كجهة ثالثة في الحوار، الذي يجري بين سلطات الاحتلال والقوى السياسية في العراق لا سيما الاحزاب السبعة، لاخراج العراق من وطأة الهيمنة المطلقة للقوة المحتلة الى الاشراف الدولي».

وفي غضون ذلك بدأ مجلس القادة السبعة للمعارضة العراقية السابقة اجتماعاته أمس في صلاح الدين (شمال العراق) للبحث في المستقبل السياسي للبلاد.

وقال روج نوري شاويس المسؤول في الحزب الديموقراطي الكردستاني ان «المشاركين في الاجتماع سيبحثون في مسائل عدة مهمة وخصوصاً تشكيل مجلس حكومة انتقالية ولجنة دستورية، إضافة الى الاسماء لاختيار الشخص الذي سيتولى ادارة مجلس الحكومة الانتقالية» المقبلة.

واشار الى ان «جدول اعمال الاجتماع يتضمن ايضاً الوضع في العراق ومستقبل البلاد امنياً واقتصادياً».